

عوامل انحراف الشباب في المجتمع الجزائري وطرق الوقاية منه

Factors of youth delinquency in Algerian society and methods of preventing it

أ.د. درديش أحمد، جامعة البلدية 2، DEMDERDICHE@yahoo.fr

أ.د. كويحل فاروق، جامعة علي لونيبي البلدية 2، k.farouk@yahoo.fr

- ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل المسببة والمشجعة على تنامي ظاهرة الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري، والبحث عن آليات واستراتيجيات الوقاية منها وطرق محاربتها ومواجهتها. يرجع انتشار ظاهرة انحراف الشباب إلى عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية وسياسية وغيرها، وتكمن طرق الوقاية في إرساء القيم الفكرية والدينية والتنشئة الاجتماعية الصحيحة وإشراك الشباب في المسيرة التنموية. الكلمات المفتاحية: انحراف - جريمة - وقاية - مواجهة - أمن.

Abstract :

This study aims to reveal the most important causative and encouraging factors for the growth of the phenomenon of delinquency and crime in Algerian society, and to search for mechanisms and strategies for prevention and ways to combat and confront it.

The spread of youth delinquency is due to several social, economic, cultural, psychological, political and other factors. The methods of prevention lie in establishing intellectual and religious values, correct social upbringing, and involving young people in the development process.

Keywords: Deviation - crime - prevention - confrontation - security.

1- مقدمة

تعرف أشكال الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري تنوعا وانتشارا كبيرا، مستفيدة من التقدم العلمي بتفعيل أساليبها ووسائلها ونتيجة لذلك تعددت أهدافها وتوسعت جغرافيتها. فمؤسسات الضبط الاجتماعي ومختلف وسائل الإعلام المحلية والوطنية زودتنا بتقارير وإحصاءات وحوادث تؤشر كلها على أن المجتمع الجزائري أضحى من خلال هذه الظاهرة يعيش أزمة قيم حقيقية، فقد أصبح مألوف لدينا أن نسمع بجرائم غير مسبوقه في هذا المجتمع بحكم خصوصيته الدينية والثقافية كالاغتصاب وجرائم النصب والاحتيال والرشوة وغيرها التي مست معظم المؤسسات الاجتماعية.

إن ظاهرة الانحراف والجريمة تختلف عن الظواهر الأخرى كونها لا تخضع لقواعد ثابتة، بل تتعلق بسلوك إنساني في غاية من التعقيد والتغير بحكم خضوعه لعوامل متعددة ومتداخلة. لذا فإن فكرة البحث عن سبب واحد لتفسير الانحراف والسلوك الإجرامي لا يصلح بالنسبة للظاهرة الإجرامية بوصفها مظهرا من مظاهر السلوك الفردي والاجتماعي في آن واحد. وانطلاقا من

هذه الحقيقة استمدت ظاهرة الانحراف والجريمة الصفة الفردية والاجتماعية على حد سواء ومنه فإن هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري ليست نتاج عامل فحسب، وإنما مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية، الاقتصادية وغيرها، والتي ساهمت بشكل كبير في ظهورها وتطورها.

ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هي العوامل المسببة والمشجعة على تنامي ظاهرة الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري؟ وما هي آليات واستراتيجيات الوقاية منها وطرق محاربتها ومواجهتها؟.

2- أهداف الدراسة

نريد من خلال هذه الدراسة تحقيق هدفين أساسيين وهما:

* الكشف عن عوامل انتشار ظاهرة الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري والتنبه لخطورتها وانعكاساتها على السلم والأمن الاجتماعيين.

* ضبط آليات الوقاية من ظاهرة الانحراف والجريمة وانتهاج أحسن الطرق لمحاربتها والحد من انتشارها في المجتمع الجزائري.

3- مفهوم الانحراف والجريمة

3-1- مفهوم الانحراف

الانحراف هو ترجمة لكلمة "Délinquance" بالفرنسية ويتضمن السلوك الذي لا يتماشى والمعايير المقررة داخل النسق الاجتماعي. ويرى "جونسون" أن الانحراف يظهر حينما يتجاوز الفرد حدود المعايير الاجتماعية التي تمثل جزءا من الدوافع التي توجه أعضاء الجماعة الإنسانية، ولا يشعر الفرد بها إلا حين يتجاوزها بسلوكه العدواني الاجتماعي (محمد عاطف غيث، 1987، ص 67).

وقد يون الانحراف نفسيا أو اجتماعيا، فالانحراف النفسي يعني سلوكا يتميز بالعدوان والتعدي على الآخرين، وهذا يكون مضادا للمجتمع، ويميل إلى تهديم الأشياء. أما الانحراف الاجتماعي فهو يمثل في حد ذاته خروجا عن أنماط معينة، ويعني بعض العلماء بأنه سلوك محرم اجتماعيا (ناصر ثابت، 1984).

3-2- مفهوم الجريمة

لقد تعددت آراء الباحثين في تحديد مفهوم الجريمة حسب تخصصاتهم العلمية، وأن أصل الكلمة مشتق من الفعل الثلاثي جرم "بمعنى اكتسب أو حمل ما لا خير فيه" (محمد إسماعيل إبراهيم، ص 105).

ويعرفها رادكليف براون "Radcliffe Brown" بأنها "انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه"

السيد رمضان، 1995، ص 10)، كما يعرفها دوركايم "Durkheim" بأنها كل فعل معاقب عليه قانونا (عبد الرحمان

عيسوي، 1982، ص 24). ويعرفها البعض بأنها شكل من أشكال السلوك الانحرافي يهدف إلى لإفساد النظام القائم (بركات

النمر المهيرات، 2000، ص 22).

هناك تعريفات متعددة للجريمة سوف نعرضها باختصار من تعريف قانوني ونفسي واجتماعي:

- التعريف القانوني: تعرف الجريمة وفقا لمعناها القانوني بأنها "الفعل الذي يحرمه القانون ويقرر له جزاء جنائيا(علي عبد القادر القهوجي، 1986، ص 12). أما رجل القانون "بول تابان" يرى بأن الجريمة هي مجموع المخالفات المرتكبة والمشتهر بها والمتابع عليها، ولا يعتبر الفرد مجرما إلا من اعترفت له بذلك المحكمة، فالجريمة فعل إرادي يخالف القانون ارتكب بدون عذرا يعاقب عليه(دوني سزابو وآخرون، 1994، ص 90).

وعليه يصنف "تابان" الجريمة على أنها فعل أو نمط من السلوك معاقب عليه قانونا نظرا لانتهاكه قاعدة قانونية وتهديده لأمن وسلامة الفرد والمجتمع، وأن المجرم لا يكون كذلك إلا إذا اعترفت له المحكمة بذلك، وهذا ما يدفعنا إلى القول أن التعريف القانوني للجريمة يقوم على عنصرين أساسيين هما:

- القاعدة القانونية: فكل فعل يخرق قاعدة قانونية يعتبر جريمة تستوجب عليه العقوبة.

- المحكمة: لا يعتبر الفرد مجرما إلا إذا اعترفت له المحكمة بذلك.

فالجريمة هي كل عمل يعاقب عليه بموجب القانون أو ذلك الفعل الذي نص القانون على منعه ووضع جزاء على من ارتكبه.

- التعريف النفسي: عرف فرويد السلوك الإجرامي على أنه "انعكاس لما تحتويه شخصية الفرد من مرض نفسي الذي هو عبارة عن اضطرابات وظيفية في شخصية الفرد المريض، وهو تعبير عن صراعات انفعالية لا شعورية ولا يعرف المرء صلته بالأعراض التي يعاني منها"(أحسن طالب، 2002، ص 32).

فالجريمة هي إشباع لغريزة إنسانية بطريقه شاذة لا يقوم به الفرد العادي في إرضاء الغريزة نفسها ويصاحب ذلك علة أو أكثر في الصحة النفسية. ويصادف وقت ارتكاب الجريمة انهيار في القيم والغرائز السامية. فالجريمة هي نتاج للصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي.

3-3- التعريف الاجتماعي: تعرف الجريمة من المنظور الاجتماعي بأنها "خروج عن القواعد والأنظمة السلوكية التي يرسمها المجتمع لأفراده"(علي عبد القادر القهوجي، 1986، ص 12)، كما يستخدم هذا المصطلح للدلالة على رد الفعل التي تعتقد الجماعة بأنه ضار بمصالحها سواء كان ذلك حقيقة أو خطأ. أما "كليبارد" فيصنف الجريمة والانحراف بوجه عام على أنه مجموعة من المواقف التي يتجه فيها السلوك اتجاها مستهجنا أو غير مقبول بالدرجة التي يتخطى حدود التسامح في المجتمع المحلي(علي محمد جعفر، 1984، ص 9).

يتضح من خلال هذه التعاريف (القانونية، الاجتماعية، النفسية) بأن الجريمة كظاهرة اجتماعية تشير دائما إلى كل فعل مستهجن، مرفوض، ضار، غير سوي، وهذا الرفض يكون كرد فعل لمخالفة القيم والمعايير وأنماط السلوك المتعارف عليها في المجتمع المحلي.

4- العوامل المساهمة في ظهور الإجرام والانحراف

يرجع السلوك الإجرامي والانحراف إلى عوامل بيولوجية كالتشوهات الجسمية والخلقية الفطرية، وعوامل سيكولوجية مرتبطة بأمراض واختلالات تعتري التركيبة النفسية للفرد، وعوامل مجتمعية بيئية وهي التي سيتم التركيز عليها في هذه المداخلة، خاصة وأن الانحراف والإجرام في الجزائر وحسب الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال مرتبط بشكل كبير ببعض الظروف المجتمعية الصعبة التي أضحت تعيشها شريحة كبيرة من أفراد المجتمع.

4-1- العوامل الاجتماعية

4-1-1- التفكك الأسري وفساد نظام الأسرة

يقصد بالتفكك الأسري تغيير ظروف الأسرة نتيجة وفاة أحد الأولياء أو بسبب طلاق أو انفصال بين الزوجين أو هجر أحد الوالدين للأسرة. أما فساد نظام الأسرة فله صور مختلفة كعدم مبالاة الأولياء بنظام الأسرة، نقص النظام نتيجة الضعف البدني أو الذهني للأولياء أو نتيجة انشغال الأم خارج المنزل لفترة طويلة، كذلك قسوة نظام الأسرة وصرامتها أو إدمان أحد أفراد الأسرة على الخمر والمخدرات.

لقد أثبتت دراسات عديدة أن كل خلل أو اضطراب يعرقل الأسرة عن أداء رسالتها في تربية الأطفال على الوجه الأكمل، وغالبا ما يؤدي في المستقبل إلى حالات الانحراف والإجرام. فالأسرة هي الجماعة الأولية والبيئة الصالحة التي يشبع الطفل حاجاته البيولوجية والاجتماعية والنفسية، لذلك فالعامل الأسري له دور كبير في توجيه سلوك الحدث سواء نحو الاستقامة أو نحو الانحراف، واستواء الأسرة من عدمه يتوقف على بنائها ومجموعة القيم السائدة فيها وكثافتها وعلاقة أفرادها والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للوالدين.

فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة كانتشار البطالة والفقر وأزمة السكن وزيادة نسبة الطلاق وغيرها أثرت بشكل سلبي على تماسك الأسرة الجزائرية، مما جعلها تتخلى عن دورها التربوي وبالتالي كان سببا من أسباب الانحراف المتزايد للأحداث من سنة لأخرى.

4-1-2- التسرب المدرسي

لقد تفاقمت ظاهرة التسرب المدرسي في المجتمع الجزائري، وهذا ما يجعل الأحداث عرضة لجميع مظاهر الانحراف

والإجرام، خاصة في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة.

4-1-3- الانهيار الخلقي للأسرة

إن الانهيار الخلقي للأسرة له آثاره السلبية على الأطفال خصوصا، مما يدفعهم في غالب الأحيان إلى الانحراف والجريمة، والسبب في ذلك يعود إلى غياب مشروع تربوي على مستوى الأسرة وتفكك الروابط الأسرية، وضعف الوازع الديني لدى العديد من الأسر في المجتمع الجزائري.

4-1-4- آثار المجتمع على العائلة

إن الآباء يحددون الموقع الجغرافي للمسكن والمستوى الاجتماعي لأسرهم، ولاشك أن لهذين العاملين آثارهما على تحديد الوسط الذي يعيش فيه الأولاد، وبالتالي تحديد النموذج أو السلوك الذي يختلط بها الطفل. فالطفل يتصل بأقرانه ويلتقي معهم ويقلدهم ومن شأن هذا الاختلاط يصبح الطفل مجرم من خلال النماذج التي يختلط معها.

4-1-5- الوسط الاجتماعي

لقد أثبتت بعض الدراسات في الجزائر بأن ضيق المسكن يجبر الحدث على أن يقضي أغلب أوقاته خارج البيت، مما يجعله معرضا للاحتكاك بأفراد يعيشون نفس الظروف، وقد يؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى الانحراف واتخاذ الجريمة كأسلوب للحصول على احتياجاته، عادة ما تكون مصحوبة بجرائم أخرى كتناول وبيع الخمر والمخدرات وارتكاب الفواحش وغيرها من الجرائم. فالوسط الاجتماعي له تأثير كبير على الفرد من حيث تحديد سلوكياته، إما بالإيجاب أو بالسلب، وغالبا ما تؤدي الظروف الاجتماعية السيئة إلى ظاهرة الانتحار، وإن كانت هذه الظاهرة ناتجة أيضا عن عوامل نفسية واقتصادية في بعض الأحيان.

4-1-6- فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأهداف التربوية

يتفق مختلف الباحثين المهتمين بقضايا التنشئة الاجتماعية على أن هذه الأخيرة هي إحدى السبل التي تمكن الفرد من الاندماج في قيم وعادات وتقاليد المجتمع، ويتمسك بها بالتقليد والحفظ والمحاكاة، لتصبح بعد ذلك جزءا من أفكاره وقناعاته ومعتقداته ومعارفه وسلوكه التي يعمل على نقلها مستقبلا للجيل اللاحق.

ولاشك أن عملية التنشئة الاجتماعية لا تتم بصورة عشوائية وتلقائية، بل توظرها وتشرف عليها مؤسسات اجتماعية كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام وغيرها. تعمل هذه المؤسسات في انسجام تام على غرس قيم المجتمع وقواعده وتعزيزها في شخصية الأفراد، حتى يتمكنوا من التوافق التام مع النظام الاجتماعي القائم وتحمل المسؤوليات وتقمص الأدوار الاجتماعية التي يتوقعها المجتمع منهم بشكل فعال.

إن تنامي ظاهري العنف والتسرب المدرسي بشكل غير مسبوق في المدرسة الجزائرية، دليل واضح على إخفاق السياسات التربوية لهذه المؤسسات، زيادة عن ذلك غياب برامج تربوية هادفة في وسائل الإعلام المحلية تعمل على نقل التراث الثقافي والحضاري والأخلاقي للأجيال. كل هذه الأخطاء التربوية قد ساهمت إلى حد كبير في إنتاج عدد كبير من المجرمين والمنحرفين في المجتمع الجزائري.

3-1-7- ضعف أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي

يعرف الضبط الاجتماعي على أنه مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري (معن خليل العمر، 2004، ص 23)، إذا فهو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعه (عدنان أبو مصلح، 2006، ص 308). وقد تناول المفكر العربي ابن خلدون مسألة الضبط الاجتماعي وشدد على أهميته في تنظيم العائلات الاجتماعية، ودفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض وضمان حياة اجتماعية آمنة ومستقرة.

فأي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له آثار سلبية على أمن وسلامة أفراد المجتمع، وهذا ما نعيشه فعلا في المجتمع الجزائري حيث أصبحت الجرائم ترتكب في أي وقت وأمام مرأى كافة أفراد المجتمع، وذلك نتيجة ضعف آليات الضبط الاجتماعي ومؤسساته حيث عجزت على إيجاد إستراتيجية كفيلة بتفويض السلوك الإجرامي في الجزائر ومحاصرته وقطع الطريق أمام كل الظروف والعوامل المساعدة على تناميته وانتشاره على نطاق واسع. وهذا الوضع ولد انطبعا عامة لدى فئة المجرمين على أن مؤسسات الضبط الاجتماعي غير قادرة على مواجهتهم، وهذا ما يشجعهم على اقتراف المزيد من الجرائم وانضمام المزيد من الأفراد على عصبهم وتبني ثقافتهم الإجرامية.

4-2- العوامل الاقتصادية

يقصد بالعوامل الاقتصادية مراحل التحول الاقتصادي التي تشمل المجتمع وتنقله من نظام إلى نظام آخر، فالأزمات الاقتصادية العامة تغير من قيمة العملة وارتفاع مستوى الدخل العام أو انخفاضه. ومن العوامل الاقتصادية المسببة لظاهرة الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري نجد التصنيع والتنمية الاقتصادية، الهجرة، التمرد والنمو السكاني، الفقر، البطالة والرخاء وغيرها.

4-2-1- التصنيع والتنمية الاقتصادية

لقد أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية ومعدل الانحراف والجريمة في المجتمع، فعملية التنمية الاقتصادية ترتبط بزيادة معدلات الجريمة في حالات معينة، كما ترتبط بظهور واستحداث أنماط جديدة من الجريمة أثناء عملية التنمية من جهة أخرى.

فسياسة التنمية الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال كالتصنيع والتعليم وتنمية الطرقات وتحسين أنظمة الاتصال ووسائل الإعلام وغيرها، ساهمت في هجرة الريفيين إلى المناطق الحضرية، كما أثرت على البناء الاجتماعي والأدوار والمكانة داخل الأسرة. فالقطيعة مع التقاليد تؤدي إلى عدم الاستقرار الثقافي وضعف الضبط الاجتماعي الأولي وإلى التعرض إلى المعايير الاجتماعية المتناقضة. فتطور البناء الاجتماعي وازدياد نموه الذي يزداد بسببه نظامه تعقيدا، ينتج عنه عدم التجانس والتوافق بسبب زيادة القيود والأنظمة، فتنتقل شهوات الأفراد ضد تلك القيود والأنظمة وبالتالي تزداد معدلات الانحراف والجريمة.

إن الجريمة الناتجة عن التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتنمية الاقتصادية ترتبط بعاملين مباشرين وهما: مدى الاستقرار الاجتماعي للجماعات والأفراد الذين تأثروا بالتغيرات الاجتماعية، ومدى الاستقرار الاجتماعي والتماسك في المجتمع الذي تجري فيه هذه التغيرات الاجتماعية.

4-2-2- الهجرة، التمرد والنمو السكاني

لقد عرفت الجزائر نزوحا ريفيا كبيرا نتيجة سياسة التصنيع التي انتهجتها بعد الاستقلال، وزادت حدة هذه الظاهرة أكثر في سنوات التسعينات نظرا للظروف الأمنية المتردية التي كانت تسود الأرياف بصفة عامة، وقد نتج عن ذلك تضخم وضغط كبير على المصالح العامة في المدن، وزيادة الضغوط النفسية والاجتماعية التي واجهها المهاجرون، وعدم تكيفهم مع الحياة الحضرية. أدت هذه الظروف إلى ظهور "الأحياء القصديرية" في ضواحي المدن حيث أصبحت في غالب الأحيان أوكارا لمختلف الآفات

الاجتماعية كسرب الخمر والدعارة وغيرها. غير أن ظاهرة التمدن في الجزائر لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال.

هذه الأوضاع التي صاحبت الهجرة والتمدن والنمو السكاني أدت إلى ارتفاع ظاهرة الانحراف والجريمة، خاصة في المدن الكبرى التي تشهد كثافة سكانية عالية.

4-2-3- التهميش والفقير

تضم التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري شريحة كبيرة من الأفراد الذين يعيشون في وضعية اجتماعية متأزمة، تصنف وفق المعايير الدولية تحت خط الفقر. وغالبا ما تستقر هذه الفئة في الأحياء الشعبية العتيقة، أو في القرى الفقيرة والتجمعات السكانية الفوضوية قرب المدن الكبرى. ويجب الإشارة إلى أن طبيعة الظروف المجتمعية الصعبة التي تعيشها أغلب الأسر الفقيرة في الجزائر، كعدم القدرة على صرف تكاليف التعليم والصحة، ضيق السكن، عدم استجابته لمتطلبات الحياة الكريمة، سوء التغذية، انخفاض الدخل وانتشار البطالة على نطاق واسع بين الشباب، ولد مناخا اجتماعيا ملائما لظهور ما يعرف بالجماعات المهمشة.

وأمام هذه الوضعية الاجتماعية الصعبة التي تعيشها هذه الجماعات، وفي ظل رواج ثقافة اليأس والقنوط بين أفرادها وانعدام أي أمل في إيجاد حلول جدية كفيلة بتغيير أوضاعهم نحو الأفضل، يصبح الوضع مهيباً أمام هذه الجماعات لتشكيل تكتل ثقافي فرعي معارض للثقافة العامة السائدة في المجتمع، تجيز وتشجع أفرادها على إتباع أساليب غير شرعية في سبيل تحقيق أهدافها وتحسين أوضاعها، كاللجوء إلى أسلوب السرقة والنهب والاختلاس، الاعتداء على الأملاك العامة والخاصة، المتاجرة في الممنوعات كالمخدرات والأشياء المسروقة وغيرها، وهو ما نعيشه يوميا في أحيائنا وقرانا ومدننا. والأخطر من ذلك هو أن هذه الجماعات وبمرور الوقت ومع تجذر الثقافة الفرعية المعارضة بين أفرادها، تعمل على "توريث الإجرام" إلى الأجيال التي تليها، وهذا ما نبه إليه الباحثان "كليفور شو" و"هنري ماكاي" عندما صاغا نظريتهما حول "الانتقال الثقافي للإجرام"، حيث أكدوا على أن المناطق التي تعاني من عوز اقتصادي وفقير مدقع على نطاق واسع بين أفرادها، ينتقل الانحراف والإجرام فيها ثقافيا من جماعة إلى أخرى ومن جيل إلى آخر، بحيث تحافظ معدلات الانحراف والجريمة على مستوياتها. ويتم هذا الانتقال من خلال عمليات ثقافية عن طريق الاتصال الشخصي بين الأفراد وبين الجماعات على السواء، بل يصبح الانحراف والإجرام تقليدا اجتماعيا بالنسبة إلى عدد كبير من المجرمين. فالجرم الذي يعيش في هذه المناطق يجد نفسه سويا ومتوافقا اجتماعيا مع الجماعات التي يعيش بينها، كما أن هؤلاء لا يستنكرون سلوكه الإجرامي ولا يستهجنون أفعاله، لأن مثل هذه الجماعات تتوقع منه مثل هذا السلوك (عدنان الدوري، 1985، ص 212).

والواقع أن الباحثان قد قدما تبريرات اقتصادية لسبب الانحراف والجريمة تنطبق تماما مع أسبابها في المجتمع الجزائري، حيث يعتقدان أن الأفراد الذين يعيشون في مناطق فقيرة ذات مستويات اقتصادية مزرية، لا يختلفون في طموحاتهم في الحياة عن طموحات أولئك الذين يعيشون في مناطق اقتصادية جيدة. إلا أن أفراد المناطق الفقيرة سرعان ما يقتنعون أن طموحاتهم لا

تتحقق بالطرق المشروعة، الأمر الذي يشكل لديهم صراعات داخلية بين الهدف والوسيلة، وهو الذي يقودهم إلى التماس الجريمة كبديل منقذ(عدنان الدوري، 1985، ص 213). وهذا ما نلاحظه لدى الكثير من العائلات الفقيرة في الجزائر التي عادة ما تغض النظر على تصرفات أفرادها المشبوهة وتبجيز اللجوء بحجة - إلى كل الطرق الشرعية وغير الشرعية- لكسب قوتها، لاقتناعها التام بغياب المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

4-2-4- البطالة

إن البطالة تؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي لدى الفرد العاطل إذا توفرت بعض أو كل العلاقات الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية، هذه العلاقات تتشابه مع بعضها في واقع الحياة العملية وكثيرا ما تتعذر التفرقة بينها عمليا. ويمكن ربط ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري في الستينات والسبعينات بالسياسة الاقتصادية التي أعطت أسبقية للصناعات الثقيلة (التي لا تحتاج إلى أيدي عاملة) قبل الفلاحة، واستمرت مشكلة البطالة في الارتفاع، رغم السياسات التنموية المتبعة منذ الاستقلال، وازدادت حدتها خلال سنوات التسعينيات مع الانفتاح الاقتصادي وخصوصة المؤسسات، أين تم تسريح عدد كبير من العمال.

4-3- العوامل الثقافية

4-3-1- وسائل الإعلام والاتصال

ويقصد بما مجموع الوسائل الفنية التي تسمح بالانتشار السريع للأخبار والآراء والأفكار، وتشمل الصحافة والمسرح والسينما ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية كالإذاعة والتلفزيون، وكذا الانترنت وغيرها. فرغم أهمية هذه الوسائل باعتبارها أدوات للتثقيف والتوجيه، إلا أنها من وجهة نظر علماء الإجرام وسائل مشبوهة، وهي دائما موضوع شك واهتمام نظرا لما ينسب إليها فهي تعتبر من العوامل التي تساهم في زيادة ظاهرة الانحراف والجريمة. وقد انتشرت هذه الوسائل في المجتمع الجزائري بطريقة مذهلة، وكان لها أثرها السلبي على أفراد المجتمع خاصة منهم الشباب، وساهمت في ظهور أنواع جديدة من الجرائم وتطورت أساليبها. ومما زاد من تأثير وسائل الإعلام والاتصال على الشباب، هو التقليد الأعمى للإعلام والتلفزيوني الغربي، وهو غالبا ما يكون تأثيرا غير مباشر، إذ يقتصر دورها على تنمية الاستعداد للمغامرة والإيحاء الذاتي للعنف أو الإثارة الجنسية، ويعني ذلك أن وسائل الإعلام تقوم بدور المنبه أو المثير للرغبات المكبوتة.

4-3-2- الصراع الحضاري

يصاحب الصراع الحضاري التغير الاجتماعي في المجتمع، ويترك آثاره في الجوانب المعنوية بالذات حيث يقع الصراع بين القديم والحديث، وبالتالي يصبح بعض الأفراد ضحية للإجرام والانحراف وسوء التوافق في شتى صورته وأشكاله. وقد ظهرت أنواع كثيرة من أحداث المنحرفين والمجرمين في المجتمع المعاصر، نتيجة لوجود الصراع الحضاري على نطاق واسع. وقد علق "بورادو" قائلا بأن "كل جيل لا يتيح الفرص المقابلة وحل المشكلات الجديدة، بل يبدأ بالحلول الموروثة عن الأجداد"، وقد أستاذ أيضا مفهوم الصراع الثقافي للإشارة إلى الظروف الاجتماعية المتميزة بضعف العلاقة ونقص المؤثرات التي

توجه الأفراد، كما أن هناك عامل آخر له تأثيره على الجريمة والانحراف وهو تعارض الطموح والآمال. وفي هذا الصدد يرى "كلواردو أوهلين" أن تعارض الطموح والآمال مع الفرص المناسبة قد يشجع مجموعة من الذين يعانون من مشكلة والتحرر من الارتباط بنسق المعايير، وبالتالي الخروج من مجموع القوانين الموجودة، وفي هذه الحالة يبتكر هؤلاء الأشخاص العديد من وسائل وأساليب الانحراف والجريمة، كمحاولة منهم لتحقيق النجاح كأسلوب للتكيف مع تلك المشكلات في المجتمع.

4-3-3- أزمة القيم

تجمع مختلف التقارير والشواهد الصادرة عن مختلف وسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية المهتمة بعالم الجريمة في المجتمع الجزائري على أن هذه الأخيرة قد أخذت منحى خطير تجاوز كل التوقعات، وذلك بتفشي جرائم غير مسبوقه تنافي والخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، كجرائم الفروع على الأصول وزنا المحارم وهتك العرض والخطف والقتل وغيرها. وهذا يبين الضعف والانهيار التي وصلت إليه منظومة القيم في الجزائر، بحيث لم يعد بإمكانها التحكم في سلوك الأفراد وضبطها وفقا ما تتطلبه القيم والمعايير الاجتماعية.

ومن إفرازات أزمة القيم التي يعيشها المجتمع الجزائري هو أن الانحراف والإجرام لم يعد مقتصرًا على فئة الراشدين من الرجال بل امتد إلى النساء والأحداث، وشمل أيضا جميع الفئات والمستويات، وأضحى مألوفًا لدينا أن نرى ونسمع بسلوكات إجرامية تسيء إلى منظومة القيم في الجزائر.

4-4- العوامل السياسية

النظام السياسي عامل مؤثر ومثير لظاهرة الانحراف والإجرام، ويقول العلماء أن هذه العوامل لها تأثير مباشر وآخر غير مباشر. فالتأثير المباشر راجع إلى الحكومات وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية مثال تدخل بعض رجال الحكومة في جماعة المافيا، وتأثير الحكومات على الظاهرة يظهر في الشكل السيئ لبعض الحكومات ذات الإدارة الفاسدة، الرشوة الاختلاسات، ضعف جهاز الشرطة، عدم التطبيق الصارم للقوانين وغيرها. ويتمثل التأثير غير المباشر في انعدام المراقبة التي تسمح للناس بالتصرف بمختلف الأشكال مثلما يحدث في أوقات الحرب أين لا تستطيع الحكومة أو السلطة التأثير أو السيطرة على الشعب.

4-5- العوامل النفسية

قد تعود أسباب الانحراف وارتكاب الجرائم إلى أسباب نفسية كالضعف العقلي، الأمراض العقلية والنفسية، العصبية، عدم استطاعة الإنسان التوفيق بين شهواته التي تكره القيود والواقع الخارجي الذي فرض المجتمع فيه قيودا، فيدفع بسبب ذلك إلى إشباع غرائزه ولو بارتكاب الجريمة.

والواقع أن العوامل النفسية تتشابه مع عوامل أخرى لا يمكن الفصل بينها بسهولة، ومن العوامل الفردية التي تؤدي غالبا إلى ارتكاب الجرائم، نجد ظاهرة المخدرات التي تؤثر على متعاطيها على نحو خطير في بدنه ونفسه وعقله وسلوكه وعلاقته بالبيئة المحيطة به، كما تؤدي إلى التفكك الأسري وانحيار العلاقات الأسرية والاجتماعية، فيقع المدمن غالبا تحت تأثير الطلب على المخدرات في جرائم السرقة والسطو والقتل وغيرها، فهي ظاهرة أبعاد تربوية، اجتماعية، ثقافية ونفسية.

5- الوقاية من الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري

لقد مر المجتمع الجزائري عبر السنوات القليلة الماضية بمرحلة تحول اقتصادي كبير، أدى بشكل كبير اهتمام البعض بقيمة العمل وتحقيق الأهداف المادية على حساب جميع القيم الأخرى، وعلى رأسها القيم الدينية التي تحض على الاهتمام بالأسرة وتربية الشباب إلى جانب الاهتمام بالعمل كقيمة. وبمعنى آخر أصبحت ضغوط الحياة تفرض على البعض اهتمامات وتلغى اهتمامات أخرى كانت في الواقع هي الاهتمامات الغالبة والأساسية في المجتمع الجزائري، وبالتالي فقد فقدت المدرسة دورها التربوي، كما تراجع دور مؤسساتنا الدينية مما أدى إلى تدهور الثقافة الدينية في المجتمع، إضافة إلى دور الإعلام الغربي في تغيير نمط الحياة والسلوك لدى شبابنا. ومن أجل منع الانحراف والجريمة في المجتمع أو التخفيف من حدتهما، يجب إتباع استراتيجية محددة وواضحة المعالم تعتمد على عدة مقومات ووسائل نذكر منها ما يلي:

5-1- إرساء القيم الفكرية وسلامة التوجه

ويقصد بها مجموعة المبادئ المستمدة من التراث الاجتماعي للمجتمع الجزائري، التي يحرص على إرسائها في نفوس أفرادها لتعصمهم من الخطأ وتعينهم على سلوك الطريق السوي.

ويمكن الحفاظ على تلك القيم من خلال السبل التالية:

- حسن التنشئة الدينية مع تكامل الأجهزة المختلفة وانسجام أدوارها،
- حماية المصالح الاجتماعية الأساسية،

- إسهام الفرد والأسرة في حماية أنفسهم والمجتمع من الانحراف والجريمة وتصديهم لمكافحةها،
- نزاهة التحقيقات وعدالة الأحكام وسرعة تنفيذها.

5-2- كفاءة الأجهزة المنفذة

ويقصد بها العمل على تحديث أجهزة العدالة الجنائية وآلياتها التنفيذية كالمؤسسات العقابية وغيرها، وإحلال المنهج

العلمي كأسلوب لعملها بدلا من الأساليب التقليدية القديمة التي تعتمد عليها كمنهج في أدائها لمهام عملها.

5-3- فعالية القوانين العقابية

ويأتي ذلك عن طريق مد الأجهزة التنفيذية بالقواعد القادرة على تحقيق ذلك من خلال قوانين عقابية فعالية وراعاة تقييم

التوازن المنشود بين كافة المصالح الأساسية في المجتمع.

5-4- توفير الوسائل الاجتماعية البيئية

وتهدف تلك الوسائل إلى تخفيض درجة التهيء الإجرامي، وتمثل أهم تلك الوسائل في ما يلي:

- حسن التخطيط العمراني للمدن؛

- التنمية الاقتصادية والقضاء على مشكلة البطالة؛

- نشر التعليم؛

- حسن التوجه الإعلامي؛
 - توعية المجتمع وخاصة الشباب وملء أوقات فراغهم؛
 - التنمية السياسية؛
 - عودة الأسرة للاهتمام بالأبناء.
- 5-5- وسائل شخصية ذاتية

ويقصد بها تلك الوسائل التي تهدف إلى تقوية الفرد دائما للحيلولة دون إمكانية وصوله إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، ومن أجل تحقيق ذلك يجب العمل على زيادة مساحة التوعية والتوجه الديني الصحيح من خلال أجهزة الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، وذلك باختيار التوقيت المناسب لها والدعاة القادرين على توصيل الرسالة. كما يجب إقامة ندوات في المدارس والجامعات ومراكز الشباب وغيرها، وإعادة النظر في مناهج التربية الدينية وإرساء ثقافة دينية صحيحة في المجتمع وخاصة لدى الشباب.

5-6- غرس القيم الدينية

إن غرس القيم الدينية في نفوس الأطفال من شأنه أن يهذب سلوكهم ويصقل شخصيتهم ويقوي في نفوسهم المقدرة على مقاومة عوامل الانحراف والإجرام، فالقيم الدينية تجعل الأفراد أكثر اعتدالا في حياتهم الاجتماعية. ولا شك أن تحلي الأفراد عن القيم النبيلة من شأنه أن يدفعهم إلى الانحراف والإجرام، إلا أن البعض قد يستغل الميول الدينية للأفراد، خاصة لدى الأحداث وينحرف بهم عن المبادئ الصحيحة للدين، ويدفعهم إلى الكثير من جرائم القتل والسرقة ومختلف صور العنف على الأشخاص والأموال، وأحداث العنف التي عايشها المجتمع الجزائري سنوات التسعينات لخير دليل على ذلك.

- خاتمة

إن دراسة السلوك الإجرامي وفهم ظاهرة الانحراف والجريمة على اختلاف صورها، يقتضي ربطها بالبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري. فمن خلال تحليل هذا البناء ودراسة نسق القيم السائدة فيه نستطيع أن نصل إلى الأسباب العميقة الكامنة وراء السلوك الإجرامي.

والقضاء على الانحراف والجريمة يمثل هدفا أساسيا ينبغي على المجتمع بكافة أجهزته ومؤسساته أن يتحرك من أجل تحقيقه، وأن على المسؤولين، سواء على المستوى التخطيطي أو التنفيذي، أن يضعوا ذلك الهدف ضمن برامجهم كونه يمثل عاملا أساسيا لتحقيق الأمن الاجتماعي.

إن تفسير التغير في طبيعة وأنماط الانحراف والجريمة خلال فترة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يتطلب الوقوف على عوامل هذا التغير وفق ظروف وأوضاع المجتمع الجزائري، سواء على المستوى المجتمعي أو الفردي، والتركيز على الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وخاصة دور الدين والثقافة الإسلامية في الوقاية من ظاهرة الانحراف والجريمة، ومكافحتها وفعاليتها في التعامل

مع العوامل التي تمنع ارتكاب الجريمة، أكبر من إجراءات الإصلاح التي تتخذ بعد ارتكابها. لذلك يكون دور الثقافة الإسلامية هو إرساء تنشئة اجتماعية صحيحة، تهدف إلى تكامل الفرد التام مع المجتمع.

كما يجب التركيز على ضرورة توعية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بأهمية الدور الذي تلعبه في إنتاج أجيال قادرة على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع وحمايته من كل الآفات الاجتماعية وحثهم على بدل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق ذلك. كما يجب إشراك الشباب في المسيرة التنموية وعدم تهميشهم، وذلك بخلق فرص العمل لهم وتحسين الظروف السكنية والتعليمية والصحية لأسرهم مما يرجع لهم الأمل في غد أفضل وحياة أحسن.

- قائمة المراجع

- محمد عاطف غيث. (1987). المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعارف، الإسكندرية: دار المعارف.
- ناصر ثابت. (1984). المخدرات وظاهرة استنشاق الغازات، دراسة اجتماعية استطلاعية، ط1، الكويت.
- محمد إسماعيل إبراهيم، الجريمة، معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، دار الفكر العربية، ط2.
- السيد رمضان. (1995). إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عبد الرحمان عيسوي. (1982). مبحث الجريمة: دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها، بيروت: دار النهضة العربية.
- بركات النمر المهيرات. (2000). جغرافيات الجريمة، مجدلاوي، ط1، عمان.
- علي عبد القادر القهوجي. (1986). علم الإجرام وعلم العقاب، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- دوني سزابو وآخرون. (1994). المراهقون والمجتمع، ترجمة الطاهر عيسي والأزهر بوغنبوز، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- أحسن طالب. (2002). الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، ط1، بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- علي محمد جعفر. (1984). الأحداث المنحرفون، دراسة مقارنة، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- معن خليل العمر. (2004). التنشئة الاجتماعية، ط1، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- عدنان أبو مصلح. (2006). معجم علم الاجتماع، ط1، عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ودار المشرق الثقافي.
- عدنان الدوري. (1985). جناح الأحداث، الكويت: منشورات ذات السلاسل.